المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵔⵣⵔ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵙⵜⵉⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵔⵉⵡⵉⵏ
Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه

إحالة ذاتية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵓⵎⵎⵉⵔ ⵓⴰⵔⵓⵙⵉ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵉ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⵉ

Conseil Economique, Social et Environnemental

رأي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه

إحالة ذاتية

« (...) على أننا لابدّ أنْ نؤكد مرّة أخرى على ضَرورةِ اعتماد رؤية ديناميكية بخصوص هذه الحماية، قوامُها إدْماج تراثنا في مَشاريعِ التنمية وليْس فقط تحنيطه في إطار رؤية تقديسية للماضي، وهو ما يستدْعي أيضا ربطَ جسور قوية بين هذا الموروث الحضاري وبين إبداع الإنسان في الزمن الحاضر، لأنّ تراث الغد هو أيضا ما نبتكره اليوم. فلا مناصَ إذَنْ من جعل التراث فضاء مشتركا لحوار الحضارات وحوار الأجيال والأزمنة (...)».

مقتطف منْ نَص الرّسالة السّامية التي وَجَّهَها صاحبُ الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الدورة 23 للجنة التراث العالمي، 1999

طبقا للمادة 6 من القانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قرر المجلس في إطار إحالة ذاتية، إعداد رأي حول التراث الثقافي.

وفي هذا الصدد، عهِد مكتب المجلس إلى اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام بإعداد رأي في هذا الموضوع.

وخلال دورتها الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 21 أكتوبر 2021، صادقت الجمعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على الرأي الذي يحمل عنوان: «من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه».

ملخص

يزخر المغربَ بتراثٍ ثقافيٍّ مادي ذي قيمة كبيرة جدًا، تتجلّى في وجود مَواقع تاريخية وهو الأمْرُ الذي جعلها تتبوّأ المرتبة الأولى على الصّعيد الإفريقي والعالم العربي من حيث عدد التّسجيلات الثقافية على قائمة اليونسكو للتراث العالمي. كما أنّ المُكوّنَ غيْر المادي لهذا التراث، الغنيّ والمتنوّع كذلك، يشْتمل على الطُّقُوس الدّينية والتّقاليد المَطبخيّة وأنواع الموسيقى والملابس والرقص ومهارات الأجداد...إلخ.

وحِرْصاً منها على المُحافظة على تراثها الثقافي وتثْمينه، أطلقَتْ بلادنا العديدَ من المشاريع والمُبادرات تدعمها هيئاتٌ دولية. وهو ما مكن بلادنا من التعرف على العديد من عناصر التراث الثقافي المادي وغير المادي على الصعيد الدولي وكذا تعزيز عروضه بشأن السياحة الثقافية.

وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، لا يستطيع المغرب بعد تحويل تراثه الثقافي إلى ثروة مادية من أجل جعله محركا حقيقيا للتنمية. في هذا الصدد، لا يحظى التراث والإرث الثقافيان المادي وغير المادي بتثمين كاف وتظل الوسائل المعبأة لتطويرهما محدودة جدا. علاوة على ذلك، كانت مسألة التراث تُتناول دائمًا بصورة معزولَة ووفق حكامة مُجَزَّأَة.

وهناك عدة أوجه قصور تفسر هذه الوضعية ولا سيما ضعف الجهود في مجال الجرد والتصنيف وعدم إشراك المجالات الترابية والقطاع الخاص على مستوى تخطيط وتثمين وتدبير التراث الثقافي وغياب تملكه من طرف المجتمع المدني والساكنة، علاوة على التأخر المسجل في مجال استخدام التكنولوجيات والرقمنة.

اعتمادا على هذا التشخيص الذي تتقاسمه مختلف الأطراف، يترافع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بشأن اعتماد استراتيجية وطنية لحماية التراث الثقافي والمُحافظة عليه وتثمينه. في هذا الصدد، يقترح المجلس جملة من التدابير على النحو التالي:

1. **تعزيز دينامية المؤسسات المعنية ووسائل العَمل الإجرائية لخدمة التراث الثقافي:**

- تزويد السلطات العمومية المُكلفة بالتراث الثقافي بالخِبْرات والوسائل التي تمكّنها من وضْع خارطة للتّراث، وجَرْده والمُحافظة عليْه وتثْمينه؛
- إيلاء أهمية خاصة لوضعيّة المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، وتطويره في اتّجاه مؤسسة عموميّة، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية؛
- الرّفْع من حجم الشَّرَاكات بين المؤسّسة الوطنية للمتاحف وجامِعي التُّحَف من الخواصّ، بغية تحسين عرض المتاحف وضمان انفتاحها على المُجْتمَع وربطها بالبحث العلمي.

2. **إيلاء أهمية خاصة بالتراث غير المادي عن طريق:**

- إعداد مونوغرافيات جهوية من أجل أرشفة الثروات المَحَلية في هذا المجال؛
- أرشفة الثروات المَحَلية والتعرف عليها عن طريق أعمال أكاديمية وعلمية؛
- دعم خبرة حاملي الرّأسمال غير المادّي لضمان تقاسُم هذا التراث.

3. **ضمان تمويلٍ وطني مُستدام، وتنويع مَصادر التمويل باللّجوء إلى الشّراكة بين القطاعيْن العامّ والخاصّ والقطاع الثّالث، قصْدَ المُحافظة على التراث وإعادة تأهيله وتثْمينه.**

4. **تشجيع المشاريع الرّامية إلى تأهيل التراث الثقافي المادّي والتراث غير المادّي في الوسَط القروي (المعمار، القْصُور، القصبات، الأغاني، أشكال الرّقص، التقاليد، فن الطبخ، إلخ.)، خاصّة في المناطق الجَبَلية و/ أو المَحرومة، وإدماجها في مسالك السياحة الثقافية.**

5. **تشجيع المقاولات على التخصص والمهنية في مهن التراث ولا سيما ترميم المواقع ومهن البنايات التاريخية.**

6. **جَعْل استخدام التكنولوجيات أثناء إعداد خارطة للجرْدِ عمليّة منتظِمَة فضلا عن الاعتماد على خدمات الأرْشَفَة الرّقْمية.**

7. **تعيين شخصية عمومية تتمتع بشهرة كبيرة وتعرف بالتزامها وقدرتها على القيام بما يلي:**

- الترافع بشكل ناجع من أجل التحسيس برهانات تأهيل التاريخ والتراث الثقافي الوطني؛
- محاولة التأثير على الأطراف المعنية والبحث عن مصادر التمويل المتجددة من أجل حماية الممتلكات التراثية وتثمينها.

تقديم

يعد المغرب أحد البلدان التي شكلت مَهْدَ البشرية، بما أنه يحتضن بقايا أقدم إنْسان عاقل في التاريخ، وهو إنْسان جبل إيغود (بالقرب من مدينة آسفي)، الذي يعود تاريخه إلى حوالِيْ 315.000 سنة.

وقد أقامَ المَغاربةُ دائمًا روابطَ مع شعوب وحضارات إفريقيا وأوروبا وآسيا، بحيث انتسجت من خلالها هويّة وَطَنِية متنوعة المقومات والروافد تتسم بالتعايش والانفتاح. وبالفعل، فقد كانَ المغرب تارة بمثابة أرْض استقرار واستقبال، وتارَة أخرى بمثابَة أرْض عبور بالنسبة للعديد من الحضارات الإنسانية: أمازيغية وعبرية وفينيقية ورومانية وبيزنطيّة وإفريقية وأنْدَلسيّة وَحَسّانية وعربية إسلامية. فمِنْ داخِلِ هذا التنوع الثقافي، الذي يُترجِمه بصورة كاملة دستور سنة 2011، يتولّد تراثٌ ثقافي غني ومتنوع.

مقتطف من دستور المملكة المغربية ل2011

(...) «المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية – الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.» (...)

وتعرّف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم (اليونسكو) التراث، بمعناه الواسع، بأنه «*منتوج وسيرورة في آن واحد، يزوّد المجتمعات بمجموعة من الموارد الموروثة من الماضي، التي يتم إنشاؤها في الحاضر، ونقلها لصالح الأجيال القادمة*»[1].

ويزخر المغربَ بتراث ثقافيٍّ مادي ذي قيمة كبيرة جدًا، تتجلّى في وجود مَواقع تاريخية مثل الليكْسوس ووليلي والمُدُن العتيقة والقُصور والقصبات والمدن الحديثة ذات المِعْمار الكولُونيالي، الخ؛ وهو الأمْرُ الذي جعلها تتبوّأ المرتبة الأولى على الصّعيد الإفريقي والعالم العربي من حيث عدد التّسجيلات الثقافية على قائمة اليونسكو للتراث العالمي [2] . كما أنّ المُكوّنَ غيْر المادي لهذا التراث، الغنيّ والمتنوّع كذلك، يشْتمل على الطُّقُوس الروحية والممارسات الثقافية والتّقاليد المَطبخيّة وأشكال الموسيقى والملابس والرقص ومهارات الأجداد.

وحِرْصاً منها على المُحافظة على تراثها الثقافي وتثْمينه، أطلقَتْ بلادنا العديدَ من المشاريع والمُبادرات المُؤطَّرَة، على غرارِ مُبادَرات العديد من البلدان، بديناميّةٍ تدعمها هيئاتٌ دولية مثل اليونسكو والإيسيسكو أو الاتحاد الإفريقي. وهو ما مكن بلادنا من التعريف بالعديد من عناصر تراثه الثقافي المادي وغير المادي على الصعيد الدولي، وكذا تعزيز عروضه بشأن السياحة الثقافية، حيث تم تحقيق 80 في المائة من المَبيتات في عددٍ من الوِجْهات الثقافية[3] (ومع ذلك، فقد أبْرزتْ جلسات الإنصات أنّ مسألة التراث كانت تُتناول دائمًا بكيفية معزولَة عن مسلسل التنمية، ووفق حكامة مُجَزَّأَة، مما يقلل من آثارها الإيجابية.

1 - https://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/digital-library/cdis/Dimension%20Patrimoine.pdf

2 - https://whc.unesco.org/fr/etatsparties/ma

3– «التراث الثقافي، مؤهلات سياحية للمغرب» مجلة الغرفة الفرنسية للتجارة والصناعة بالمغرب 2015

ويَـرَى المَجْلِسُ الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي أنّ التـراث الثقافـي الـذي يزْخَـرُ بـه المغـرب، بالاعتمـاد فـي تدبيـره علـى رؤيـة جديـدة فـي تدبيـره وتثمينـه، مـن شـأنه المسـاهمة بشـكل فعّـال فـي تحقيـق التنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة للسّـاكنة وللمجـالات الترابيـة، مـع التأكيـد علـى دوره فـي تعزيـز الهويـة الوطنيـة، وإشـعاع صـورة المملكـة فـي الخـارج.

ويسـتند المجلسُ الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي، فـي إحالتـه الذاتيـة، علـى مرجعيّـة تؤطّرهـا، فضـلا عـن الالتزامـات الدوليـة للمغـرب [4]، التوجيهـات الملكيـة السـامية ذات الصلـة، وديباجـة الدسـتور، والنصـوص التشـريعية المتعلقـة بتدبيـر التـراث الثقافـي. كمـا يسـتند المجلس علـى مرجعيـة فعليـة الحقـوق كمـا هـي واردة فـي تقريـره « مـن أجـل ميثـاق اجتماعـي جديـد: ضوابـط يجـب احترامهـا وأهـداف ينبغـي التعاقـد بشـأنها».

هكذا، وفي مقاربته لموضوع التراث الثقافي، فإنّ المجلس:

- يَعْتبـر التُّـراث الثقافـي مُتواليـة وَظيفيّـة متصلـة تغطّـي مختلـف حلقـات سلسـلة القيمـة: التّعـرّف والتملّـك والوسـاطة والمُحافظَـة وإعـادة التأهيـل والتعزيـز، كمـا يعْتبـره خزانـا للتنميـة المُسْـتدامَة، وبالتالـي للتنميـة الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة والبيئيـة؛
- يَتَنـاول إشْـكاليّة التـراث فـي إطـار «تثْمينٍ ديناميّ»، بَـدَلاً مـن الوقـوف عنـد حـدود المقاربـة الاسـتاتيكية، حيـث يَضَـعُ المُواطِـن، الفاعِـل أو المسْـتفيد علـى حـدّ سَـواءٍ، فـي قلـب مختلـف السّياسـات والمبـادَرات المُتَعلِّقَـة بالتـراث الثقافـي؛
- يأخـذ فـي الاعتبـار، بالنّسـبة لوظيفـة نقـل التـراث، المسـؤولية القائِمَـة بيْـنَ الأجْيَـال وداخِـلَ الجيـل الواحِـدِ والتـي تعـزز الآثـار الإيجابيـة للتـراث الثقافـي فـي احتـرام لحقـوق الإنسـان وللتنـوع الثقافـي.

1. يزخر المغرب بتراث ثقافي غني ومتنوّع

إن عمـق الثقافـة المغربيـة، بمكوناتهـا وروافدهـا المنصهـرة، أنتـج تراثـا ثقافيـا غنيـا ومتنوعـا. وينقسـم هـذا التـراث إلـى مكونيـن مختلفيـن، ولكـن يكمـل بعضهمـا بعضـا وهمـا التـراث الثقافـي المـادي والتـراث الثقافـي غيـر المـادي. ويتكوّن التـراثُ الثقافِـيّ المـادي مـنْ آثـار ومَواقـع ذات قيمـة تاريخيـة، إضافـةً إلـى مَـوادّ أثريـة أو إثنوغرافيـة. ويغطـي التـراث الأثـري الوطنـي الفتـرات مـنْ عصـور مـا قبـل التاريـخ إلـى العصـر الإسـلامي. أمّـا التـراث الثقافـي غيـر المـادّي، فهـو يشـمل الصّناعـة التقليديـة واللبـاس والحِـرَف المحليـة وفنـون الرقـص والمواكـب الروحيـة للطوائـف والزوايـا، والمَواسـم، وطـرق الإنشـاد والذكـر، الـخ.

وعلـى صعيـد آخـر، فـإن البعـد الروحـي، الـذي يوجَـد فـي صُلْـبِ التـراث الثقافـي غيـر المـادي، ينتظـم حيـاةَ المغاربـة، سـواء أكانـوا مسـلمين أمْ يهـودًا (مناسـبات، مراسـم الاحتفـال). كمـا أن المغاربـة يتميّـزون بطريقـة خاصّـة فـي تـلاوة القـرآن، وفْـقَ قـراءة وَرْش، مـع تفْضيلهـم التـلاوة الجَمَاعيـة. ولليهوديـة المَغْربيـة طريقـة خاصّـة لممارسـة الطّقـوس وقـراءة اللغـة العِبْريّـة وكِتابتهـا[5].

4 – الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان؛ العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة؛ اتفاقيـات اليونسـكو الثـلاث: اتفاقيـة حمايـة التـراث العالمـي الثقافـي والطبيعـي (1972)؛ اتفاقيـة صـون التـراث الثقافـي غيـر المـادي (2003)؛ واتفاقيـة حمايـة وتعزيـز تنـوع أشـكال التعبيـر الثقافـي (2005)؛ أجنـدة الأمـم المتحـدة 2030 للتنميـة المُسـتدامة ولا سـيما الهـدف 11.4

5 – جلسـة إنصـات مـع السـيد ألبيـر ساسـون، عضـو المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي، أبريـل 2021.

وجدير بالذكر أن هذا التراث الثقافي تواجهه العديد من المخاطر التي من شأنها أن تعيق جهود حمايته وتثمينه كالمقاربة الاستاتيكية الجامدة، أو التشويه تحت تأثير التوسع الديمغرافي غير المتحكم فيه، وكذا إضفاء الطابع الفلكلوري الاستهلاكي على التراث الذي من شأنه تقليص التأثير الثقافي على المجتمع وإعطاء صورة سلبية عن بلدنا على الصعيد الدولي، علاوة على أثر النسيان على كسر سلسلة النقل بين الأجيال، وكذا عمليات الاستيلاء على الموجودات التراثية والمنازعة في ملكية بعض عناصره، خاصة في ما يتعلق بالتراث غير المادي.

2. اتخذت بلادنا جملة من الجهود همت التعرف على التراث الثقافي وتثمينه

1.2 التعرُّفُ والتملّكُ المُواطِن للتراث الثقافي أساس ولُحمة الهوية الوطنية

التربية والتكوين والبحث العلمي

يسمح التعليم باسْتيعاب مفاهيم التراث الثقافي من طرف المتعلّمين منذ نعومة أظافرهم، قصْدَ التعرُّف على ثرائه والمحافظة عليه. لذلك، فإن دَوْرَ التعليم، فضْلاً عنْ دورِ الأسرة، ضروري لتملّك الشباب للتراث الثقافي وللحفاظ على الروابط بين الأجيال.

وتشمل البَرامج الدراسيّة الجديدة الخاصّة بالمستوى الابتدائي، التي صدرتْ ابتداءً من سنة 2018، إضافةً إلى المُكَوِّن العربي الإسلامي، التاريخَ الاجتماعيّ للمغرب بمكوّنيْه الأمازيغي واليهوديّ[6]. إنّ الحياة المدرسية تسْمح للمتعلِّمين بالاهتمام بالتراث الثقافي، مع احترام الهوية الوطنية والخصوصيّات المحلية، كما هو منصوص عليه في دستور المملكة.

ومن جهة أخرى، يُعْتَبَر المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث مؤسَّسَة مرجعية في مجال التكوين في مهن التراث الثقافي. ويتولّى هذا المعهَدُ التكوين في التخصصات التالية: آثار ما قبل التاريخ (بما في ذلك الفنّ الصَّخْري)، وآثار ما قبل العهْد الإسلامي، والآثار الإسلامية، والمعالم التاريخية، والأنثروبولوجيا، والتّحافَة، والمحافظة/ الترميم. وعبْرَ برامجه في مجال البحث العلمي، يُسَاهِم المعهد، بكيفيّة فعّالة، في جرْد ومعرفة الرصيد التراثي.

وبخصوص التّكوين في المهن التقليدية، نجد ما يربو عن 58 مؤسسة متخصصة أو تأهيلية للتكوين المهني في فنون الصناعة التقليدية على امتداد التراب الوطني (تابعة للقطاع الحكومي المكلف بالصناعة التقليدية)، توفر طاقة استيعابية تفوق 15.000 مقعد بيداغوجي[7] . وعلاوة على ذلك، هناك مبادرتان تستحقان التّنويه: المبادرةُ الأولى صادرة عنْ مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الذي يتوفّر على مَرْكز للتكوين بمدينة فاس، بشراكة مع وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس. أما المبادرة الثانية فهي الصّادرة عنْ أكاديمية الفنون التقليدية، التابعة لمؤسسة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، والتي توفر تكوينات في الحِرَفِ التقليدية في إطار ستّة مسالك تشمل الجبْس والزّليج والحجر المصقول والمجوهرات والحديد والخشب المَصبوغ.

6 – جلسة إنصات مع وزارة التربية الوطنية، فبراير 2021.

7 - https://mtataes.gov.ma/fr/artisanat/formation-initiale/conditions-dacces/

وجدير بالذكر أن الباحثين المغاربة ينخرطونَ في العديد من مشاريع التنقيب الأركيولوجي ذات البُعْد الدّوْلي، مثل اكتشاف إنْسان إيغود، واكتشاف أقدم شاهد على حضور الثقافة الأشولية في منطقة شمال إفريقيا بالمغرب، بمنطقة كريان طوما بالدار البيضاء، أو اكتشاف أقْدَم الأدوات المستخدمة في إنتاج الجلود والفراء في منطقة تمارة.

مساهمة التكنولوجيات ووسائل الإعلام والمحتويات الرّقمية

تجدر الإشارة إلى وجود العَديدِ من الأدوات التي أحدثت ثورة في علم الآثار، مثل الرادار المُخْترِق للتّربة، والماسِح الضّوْئي، والتصوير بالليزر، وتحديد المدى، والتصوير الحراري (الأشعة تحت الحمراء)، وصُوَر الأقمار الصّناعية، الخ. وفي مجال حماية الفن الصَّخْري، يمكن إنجاز قوالب ثلاثية الأبعاد لتقريب الأعمال الفنية من الساكنة، وحماية الأعمال الأصيلة[8].

وإدْراكاً منْها بالأهمّية القصوى التي تكتسيها قواعد المُعطيات في عمليّة جَرْدِ ونشر المعرفة، فإن القطاع المكلف بالثقافة أطلق طلَبَ عُرُوضٍ قصْد إنشاء نظام معلومات جغرافية لتدبير التراث الثقافي الوطني، وإنْجاز خارطة أثرية للمغرب باستخدام التقنيات الحديثة. كما أنّ نَمْذَجَةَ وَرَقْمَنَةَ الآثار والمواقع الرئيسية في بلادنا هي اليوم موضوع طلب عروض آخر[9].

وفي هذا السياق، أبْرمَ القطاع الحكومي المكلف بالثقافة شراكةً مع أكاديمية المملكة من أجْل تكْوين مائة شخص لتطوير محتوى مغربيٍّ في شكل موسوعات إلكترونيّة تشبه موسوعة ويكيبيديا[10]؛ كما أُحْدِثَتْ جائزةٌ لمكافأة أفضل الإنجازات في هذا الشأن. وقصْدَ تمْكين الشّباب من اكْتشاف تراثهم بطريقة مسلّية بواسطة اختبارات قصيرة، أنْشَأَت الوزارة موقعا ثقافيا وتعليميا إلكترونيا بعنوان «أطفال وثقافة».

غيْر أنّ المبادَرات المتخصصَة، في هذا المَجالِ، ظلت جد محدودة. نذكر منْها على سبيل المثال، إنشاء منصّة «ماروكوبيديا»، التي تجمع بين خاصيات المتحف الرّقْمِيّ والتّلفزيون الوثائقي على الويبْ، بهدف رقْمَنَة التراث الثقافي الوَطَني.

2.2 المحافظة على التّراث الثّقافي وحمايته وتثْمينه

جَرْد التراث والمحافظة عليه ومكافحة الاتجار غير المَشْروع

في ما يتعلق بجرد التراث الثقافي المادي وغير المادي الذي يصل رصيده التوثيقي إلى 10153 عنصرا تراثيا حسب القطاع الحكومي الوصي، فإنه يتكون في جزئه الأكبر من عناصر التراث المادي المنقول وغير المنقول (98 في المائة) سواء أكانت معمارية أو أثرية. وتجدر الملاحظة إلى أن حجم التراث المادي المنقول الذي تم جرده يظل ضعيفا مقارنة مع التراث المادي غير المنقول المحصي، وخلافا لما هو معمول به في تجارب دولية رائدة[11]. ذلك أن التراث الثقافي غير المادي يستحق جهودا أكبر في عملية توثيقه بالنظر لخصوصياته التي تطبعها الهشاشة وسرعة التلاشي.

8 – جلسة إنصات مع السيد أوراغ، فبراير 2021.

9 – جلسة إنصات مع وزارة الثقافة، يوليوز 2021.

10 – جلسة إنصات مع وزارة الثقافة، يوليوز 2021.

11 – بلغ عدد مواقع التراث الثقافي غير المنقول في فرنسا 45000 في حين وصل عدد مواقع التراث المنقول 515000 (مصدر : culture.gouv/fr وvie-publique/fr)

لقد أطلق القطاع المكلف بالثقافة مشروعاً لإنجازِ دراسات تهمّ حوالَي أربعين عنصرًا من عناصر التراث غير المادّي تغطّي مجموع مناطقِ المَمْلكة، بميزانية محتملةً تبْلُغُ 9 مليون درهم[12].

وفي سنة 2019، نشر القطاع الحكومي المكلف بالثقافة، بتعاون مع اليونسكو، دليلاً لحماية التراث الثقافي من الاتجار غير المشروع. وتشْتمل هذه الوثيقة على الآلياتِ القانونية الدولية والوطنية، فضْلاً عن الآليات العِلْمية والمؤسساتية المتعلقة بهذا المجال.

جرد التراث الوطني إلى حدود 2021/06/17 [13]

الفئة	النوع	العدد		النسبة
التراث المادي	مجموع التراث المادي غير المنقول	6699	67 في المائة	من التراث المادي
	بما في ذلك التراث المادي غير المنقول: المعمار والتعمير	5578	83 في المائة	من التراث المادي غير المنقول
	التراث المادي غير المنقول: مواقع أثرية	1121	17 في المائة	من التراث المادي غير المنقول
	مجموع التراث المادي المنقول	3288	33 في المائة	من التراث المادي
التراث غير المادي	مجموع التراث المادي (المنقول+ غير المنقول)	9987	98 في المائة	من التراث الإجمالي
التراث المادي+ غير المادي	عناصر التراث غير المادي	166	2 في المائة	من التراث الإجمالي
	مجموع عناصر التراث الثقافي	10.153		

المصدر: جواب كتابي من القطاع المكلف بالثقافة

12 – جلسة إنصات مع وزير الثقافة يوليوز 2021.

13 – جواب كتابيّ من طرف وزارة الثقافة والشباب والرياضة

وتعزيزا لهذه الترسانة القانونية، جاء القانون رقم 20.55 القاضي بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف[14] ليمنح هذه المؤسسة عدة صلاحيات تهدف لحماية الأعمال الثقافية، ومحاربة الاتجار غير المشروع في التحف، وذلك بتنسيق مع السلطات العمومية والهيئات المعنية.

هذا، وفي سياق المجهود التوثيقي للتراث، تجدر الإشارة إلى أن أرصدة الأرشيفات والمخطوطات التي تزخر بها بلادنا يتم حفظها وتخزينها ومعالجتها من قبل عدة مؤسسات في مقدمتها مؤسسة أرشيف المغرب والمكتبة الوطنية للمملكة المغربية وخزانات الأوقاف والزّوايا وبعض المكتبات العمومية، كذا بعض الخزانات الخاصة التي تمتلكها مؤسسات ثقافية وأسر. وبالإضافة إلى المحفوظات المؤسساتية، تشجع مؤسسة أرشيف المغرب الأُسَر التي تَمْلك وثائق ذات قيمة تراثية على وضعها رهن المؤسسة لحفظها وترميمها وتمكين الباحثين والمهتمين وعموم المستعملين للاطلاع عليها [15].

أما بخصوص الأرشيف السمعي البصري، تجدر الملاحظة أن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، منذ بداية 2000، قد بذلت مجهوداً لا يُستهان به، رغم نُدْرَة المَوارد البشرية المُؤَهَّلَة، وذلك قصْدَ تجميع ورقمنة الحوامل القديمة في صيغة وسائط جديدة. ومنذ سنة 2012، أصبحت الشركة الوطنية تتوفر على منظومة رقميّة متطورة لتخزين المحتويات السمعية-البَصَرية في دعامات رقمية.

التراث الثقافي المغربي في التصنيفات الدّولية والإشعاع الدولي لبلادنا

من حيث التراث الثقافي المادي، تم إدراج تسعة مواقع مغربية ضمْنَ قائمة اليونسكو للتراث العالمي، ثمانية منها تتواجد في الوسَطِ الحَضري.

وبخصوصِ قائمة التراث العالمي غير المادّي، حسب تصنيف منظّمة اليونسكو، التي كان المغرب من المُبادرين إلى تأسيسها بانخراطِ المغفور له الملك الحسن الثاني، فإنّ بلادنا ممثَّلَة من خلال إحدى عشر عنصرا. كما أنّ «تاسْكيوينْ»، وهي رقْصَة حربية أمازيغية تُمارَسُ في غرب الأطلس الكبير، مُدْرَجَة ضمْنَ قائمة التراث غير المادي الذي يتطلب حماية عاجلة.

بالإضافة إلى الحضور البارز والإشعاع على الصعيد العالمي، تُبيّن الدراسات أنه على مستوى الآثار الاقتصادية، تزداد عائدات مَوْقعٍ تاريخي جرى تثمينه، كلما كان مُصَنَّفا تراثاً عالميًّا، بنسبة 20 في المائة[16].

إنّ تزايُدَ إدْراجِ عددٍ من المَواقع التراثية والعناصر التراثية غير المادية ضمْن قائمة التراث العالمي، واللجوء إلى التكنولوجيات الجديدة، وكذا إضْفاء الطابع المهني على النهوض والشراكة الدولية، كلها وسائل من شأنها تحسين صُورة المغرب على السّاحة الدولية. تُضافُ إلى هذه العوامل كذلك تقوية حضور المغرب على صعيد المنظّمات الدولية، مثل اليونسكو والمجلس الدولي للآثار والمواقع، وكذلك على مستوى المنظّمات الإقليمية مثل الإيسيسكو والألسكو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

14 – الجريدة الرسمية ل13 ماي 2021

15 – جلسة إنصات مع مؤسسة أرشيف المغرب، يونيو 2021.

16 – إن تزايد إدراج المواقع التراثية ضمن قائمة التراث الثقافي العالمي يؤدي إلى الرفع بنسبة 20 في المائة من تدفق السياح «استخدام علامة اليونيسكو في التواصل السياحي» مجلة تيويس 2011

المواسم والمهرجانات والتّعبيرات الثقافية

تغطّي هذه التّظاهرات السَّنَوية مجموعَ التراب الوَطَني. كما تُشكّل هذه التّظاهرات دَعَامَةً للتنمية المحلية، لا سيّما في الوسَط القرويّ. ومنذ سنة 2008، تَمَّ إدراج موسم طانطان ضمْن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية لليونسكو.

وتتوفر بعض المهرجانات على ترسيخ قوي في الذاكرة الجماعية الوطنية على سبيل المثال، المهرجان الوطني للفنون الشعبية بمراكش، الذي يخلد منذ أزيد من نصف قرن من وجود الفنون الشعبية في جميع جهات المملكة وأخيراً، وكذا مهرجان حبّ الملوك بصفرو الذي تأسّس في عشرينيّات القرن الماضي، والذي تمّ تسجيله كعنصر من عناصر التراث غير المادي للبشرية سنة 2012. وفي سنة 2019، استقطب مهرجان كَناوة وموسيقى العالم بمدينة الصويرة حواليْ 300.000 متفرج.

إن تنظيم المهرجانات أو المواسم على جميع المستويات (محلّيا وجهويّا ووطنيّا ودوليًّا) يستجيب لمتطلّبات المُحافظة على تنوّع الهوية المغربية، انسجاماً مع دستور المملكة ومع الاتفاقيات الدّولية التي صادقتْ عليها بلادنا. وفضلاً عن تثْمين التراث الثقافي المَحَلي، فإن المهرجانات هي بمثابَة مكان للتبادل والتّقاسُم بين الفنانين المغاربة والأجانب. ذلك أنّها تَلْعَبُ دورا هامّا في نقل التراث الثقافي، وخاصّة إلى الأجيال الشابّة، وتجعله معروفًا لدى الزّوار سواءٌ أكانوا مُواطنين أو أجانب مُقيمين أو سياحاً من الخارج.

3.2 حكامة التراث الثقافي

هياكل تدبير حديثة نسبيا

يظل تدبيرَ التراث الثقافي حديثُ العهْد نسبيّا على مستوى الهيكلة التنظيمية للقطاع الوصي على الثقافة، فَمُديريّة التراث الثقافي لم تَرَ النُّور إلّا خلال الثمانينيّات، في حين أن المديريات الجهوية، التي تتوفّر على مصالح معنية بجَرْد التراث وإبراز قيمته والمحافظة عليه، فضلا مفتشيات المباني والمواقع التاريخية، لمْ تُحْدَثْ إلّا في بداية 2000.

وفي نهاية سنة 2011، تمّ إحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف لتضطلع بتدبير المتاحف التي كانت تدخل ضمن اختصاصات مديرية التراث الثقافي. وتتجلّى مَحاوِرُ تدخّل المؤسّسة الوطنية للمتاحف في إحداث متاحف جديدة وترميم الأعمال وتطوير وإغناء المَجْموعات التي تتوفّر عليْها المَتاحِف. إحداث متاحف جديدة وترميم القطع التي تتوفر عليها وإغناء رصيدها من الموجودات التراثية.

وعلاوةً على المتاحف التي تديرها المؤسّسة (14 متحفا)، هناك عدة أنواع من المتاحف تابعة لمؤسسات عمومية او القطاع الخاص (حوالي 66 متحفا) تتميز بتنوع معروضاتها (إثنوغرافية، أثرية، متخصصة)[17]. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى وجود متاحف تحظى بإشعاع وطني ودولي كبيرين بالنظر إلى احترامها للمعايير المتحفية المعمول بها، مثل متاحف اتصالات المغرب وبنك المغرب، ومتحف المعادن للفن الإفريقي المعاصر، ومتحف إيف سان لوران.

17 – مجلة الإحصائيات الثقافية 2013-2015 عدد 2 2017

وتعتمد هذه المتاحف في توفير الموارد البشرية والتكوينات المتخصّصة في علم المتاحف على المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث وبعض الجامعات.

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل دعم ومواكبة المؤسسات العمومية والخاصة لتستجيب للمعايير المتحفية أو من أجل إحداث بنيات متحفية، عزز المشرع صلاحيات المؤسسة الوطنية للمتاحف بصدور إطار قانونيّ جديد[18]، يضع دفتر تحملات لمنح تسمية "متحف»، وكذا علامة التميز « متحف المغرب»، وفقا للشروط والمعايير الدولية في مجال علم المتاحف.. من جهة أخرى، ومن أجل تقْوية فهم التراث الثقافي وتملّكه، يقوم القطاع الوصي بتهْيئة مراكز للتعريف بالتراث، عبارة عن فضاءات بيداغوجيّة مخصصة لعرْض وتثمين التراث الثقافي.

ويعتبر المكتبُ المَغْربي لحُقُوق المؤلف مؤسّسة عُموميّة تتولّى التدبير الجَماعِي لحُقُوق المؤلف. وتجدر الإشارة إلى أنّ القانون المغربي ينصّ على حماية الفولكلور، مع إمْكانية تشجيع إبداع أعمال فنّيّة أصيلة تشكّل جزْءاً لا يتجزّأ من سجلّ هذا الفولكلور. وحسب هذه المقاربة، فإنّ الفنان الذي يقوم بإبداع أعمالٍ أصيلة في السّجلّ الفولكلوري يجد نفسه عُرضة لعَدَم قدرته على حماية حقوقه. ويعتبر الهدفَ الأساسي هو حماية الطابَع المُشترك للتراث الثقافي، الذي لَه تأثير قويّ على الهُوّيّة الوَطنية والتماسُك الاجتماعي.

دور المجالات الترابية والمجتمع المدني

في إطار الجِهَويّة المتقدمة، خولت القوانين التنظيمية (111.14 و112.14 و113.14) المتعلقة بالمُسْتويات الثلاثة للحَكَامَة الترابية (الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات) جملة من الاختصاصات ذات الصّلة بالثقافة إلى المجالات الترابيّة وفقًا لمبدأ التفريع. وفي إطار اختصاصاتها الذاتية، تساهم الجهة في المحافَظة على المَوَاقع الأثرية والنّهوض بها وتنظيم المهرجانات الثقافية. وقد تم إحداث شركاتٍ للتنمية المَحَلية من أجل تنفيذ هذه الاختصاصات (مثال: شركة التنمية المحلية الدار البيضاء للتراث، منذ 2015) أو هي في طور الإنشاء (مثال جهة الرباط-سلا-القنيطرة). كما تتمتّع العمالات والأقاليم بصلاحيّات تشخيص الحاجيات الثقافية. إضافةً إلى الجماعات الترابية التي تسند إليها صلاحيات إنشاء المتاحف والمسارح ومعاهد الفنون والموسيقى والمحافظة على خصوصيات التراث الثقافي المحلي وتنميته، وكذا حماية الآثار التاريخية وترميمها. كما يمكن أنْ يكونَ هذا الأخير شعارًا لمجال ترابي معيّن، بحيث يرفع من جاذبيّته وتنافسيّته الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يلعب دورًا رئيسيًا في التّعرف على التراث الثّقافي وتَمَلّكه. والواقع أنّ الموجودات التراثيّة لا تُعتَبَر ممتلكات إلّا إذا تعرّفت عليْها السّاكنة. وبالتالي، فإنّ المجتمع المدني، المتوفر على مَوارِد بشرية مؤهَّلَة، يساهم بدوره التعبوي والترافعي وقوته الاقتراحية، عنْدَ إشراكه، في وضع البَرَامج والمحافظة على التراث الثقافي.

18 – القانون رقم 56.20 يتعلق بالمتاحف / الجريدة الرسمية بتاريخ 13 ماي 2021

4.2 تمويل التراث الثقافي

الاعتمادات المالية العمومية

بالنسبة للفترة ما بين 2009 و2021، فإنّ القطاع المكلف بالثقافة قدّ خصّص ما مجموعه 428 مليون درهم للمشاريع المتعلقة بالتراث الثقافي.

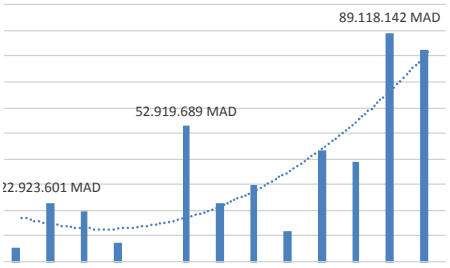

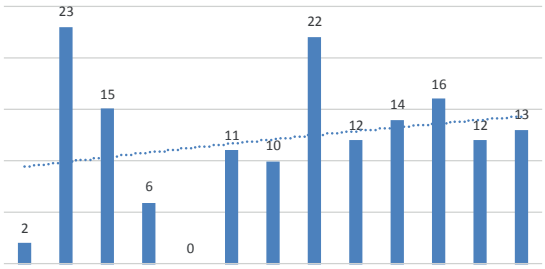

تطور الميزانية وعدد مشاريع التراث الثقافي حسب أرقام القطاع المكلف بالثقافة

وبالنسبة للفترة (2009-2021)، يبدو أن مخصصات الميزانية في مجال الاستثمار في التراث الثقافي قد حققت تطورا غير منتظم.

إضافة إلى القطاع المكلف بالثقافة، يستفيد التراث الثقافي من تمويل قطاعات وزارية أخرى، على غرار الأوقاف والشؤون الإسلامية، وإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والسياحة، فضلا عن الجماعات الترابية، والمؤسّسات العمومية، والقطاع الخاص في مجال «الالتزامات المتعلّقة بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة».

في هذا الصدد، شهدت سنة 2018 إعطاء الانطلاقة للمبادرة الملكية الكبرى لتأهيل وتثمين المدن العتيقة لمراكش وسلا ومكناس وتطوان والصويرة، وذلك بغلاف مالي إجمالي يناهز 2.9 مليار درهم بالنسبة للفترة ما بين 2018-2022.[19]

كما تبنّت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة استراتيجية مندمجة للتثمين المُستدام للقُصُور والقصبات بحلول 2030. وتُغَطّي المَشاريع التي تتضمّنها هذه الاستراتيجية 494 قصرًا وقصبة، تتواجد بصورةٍ رئيسيّة في الوَسَط القرويّ، وتأوي ما يقرُب من 170.000 نسمة. وتُقَدَّر الكُلفة المالية لإنجازِ هذه المشاريع ما مجموعه 5.3 مليار درهم.

تمويلات الرعاية الثقافية

تنخرط المؤسسات والمقاولات الوطنية الكبرى في هذا النوع من الرعاية من خلال مؤسساتها. ويُعتبَر الاعتراف بصفة المنفعة العامة لمؤسّسةٍ ما وسيلة للاستفادة من خُصُوم ضريبية على التبرعات والهبات التي تقدمها. ومن أكثر المؤسسات نشاطًا في المجال الثقافي: صنـدوق الإيداع والتدبير، والمكتب الشريف للفوسفاط، وعدد من المجموعات الاقتصادية القابضة والمؤسسات البنكية... إلخ. ومع ذلك،

19 - https://www.medias24.com/201822/10//impulsion-royale-au-programme-de-mise-a-niveau-des-anciennes-medinas/

فقد أكدّ الفاعلون المعنيون الذين أنْصَتَ إليْهم المجلس على صعوبة الحصول على صفة المنفعة العامّة، وهو الأمر الذي سبق أن شدد عليه المجلس في رأيه حول موضوع «وضع وديناميةالحياة الجمعوية» (2016) بخصوص محدودية عدد الجمعيات التي تتمتع بصفة المنفعة العامة وكذا عدم وضوح مسطرة منح هذه الصفة.

التمويل الدولي

ثمة العديد من المشاريع ذات الصلة بالمحافظة على التراث الثقافي وتثمينه، يتم تمويلها في إطار التعاون الدولي. على سبيل المثال، تمويل المشاريع البحثية للمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث (في حدود 95 في المائة)، ومبادرة الإيسيسكو إلى تمْويل إنْجاز متحف جامع الفنا للتراث غير المادي، بشَرَاكة مع مؤسّسة المتاحف الوطنية، باستثمارٍ قدره 500.000 دولار[20]. غيْرَ أنّه حسب الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم، فإن هذه التمويلات غير مُستدامَة، ولا تغطّي مختلف حلقات السلسلة، مثل أشغال ترميم المواقع الأثريّة.

وبصفةٍ عامّة، فإنّ الوُلُوجَ إلى التمويلات الدولية ليْس دائمًا بالأمْرِ السّهْل، بسبب الافتقار إلى استراتيجية واضحةٍ مُسْتنِدَة إلى مُعْطياتٍ موثوقٍ بها.[21]

3. على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، هناك العديد من أوجه الضعف التي تعيق استغلال كافة الإمكانات التي ينطوي عليها التراث الثقافي الوطني

1.3 غياب رؤية في مجال تدبير التراث والطرق المناسبة للحكامة والتمويل

إنّ بلادَنا لا تتوفّر بعد على استراتيجية للمحافظة على التراث الثقافي وتثْمينه. كما أنّ رؤية 2020، التي تمّ إعدادها في 2014، لمْ تُعْتَمَدْ لحدّ الآنِ بكيفيّة رسميّة.

على صّعيد الإطار التشريعي، يلاحظ أن القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المَبَاني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات[22]، لا يواكب التطورات التي يشهدها العالم وبلادنا في مجال تعريف وتصنيف وحفظ التراث وتثمينه، ولا يأخذ بعين الاعتبار أنماط التدبير العصرية، وكذا دور هذا الأخير في خلق القيمة الاقتصادية، كما أنه لا يستوعب التزامات مختلف الاتفاقيات الدّولية التي صادَقتْ عليها بلادنا منذئذ. في هذا السياق، ثمة دعوات كثيرة من قبل الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم من أجل تحيين القانون 22.80 بما يستجيب لهذه الانتظارات، لا سيما من خلال العمل على تجميع التشريعات الوطنية ذات الصلة، وتوحيد المفهوم والمفاهيم الجديدة المتعلقة بالتراث الثقافي، وخاصة بإدراج أشكال التراث غير المادّي.

20 – جلسة إنصات مع الإيسيسكو، ماي 2021.

21 – جلسة إنصات مع البنك الدولي، ماي 2021.

22 – الذي تم تغييره وتتميمه في 2006 بواسطة القانون رقم 19.05

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ 2006[23]، لم تتمّ مُراجعة الهيكل التنظيمي للقطاع المكلف بالثقافة ولمُديرية التّراث. ولتدارُك هذه الوضعيّة، يتم تدارس إمكانية إحداث وكالة وطنية متخصصة في تدبير التراث الثقافي لتحقيق مرونة ونجاعة أكبر في تدخلاتها على الصعيد الوطني.

علاوةً على القطاع المكلف بالثقافة، تناط مهمة تدبير التراث الثقافي بالعديد من القطاعات الحكومية والمؤسّسات العموميّة والهيئات الدولية والمتدخلين من القطاع الخاص. وهذا التّعدد في المتدخلين لا يسهل مهام الفاعلين الاقتصاديين في مجالات التّنشيط الثقافي والسياحي[24].

2.3 ضعف الموارد المالية العمومية وغياب واضح للموارد المالية ولمسالك التمويل البديلة

لا تمثّل ميزانية قطاع الثقافة سوى حوالي 0.3 في المائة من الميزانية العامة للدولة[25]. وفي سنة 2021، تَوَزَّعَت هذه الميزانية ما بين 480 مليون درهم للاستثمار و450 مليون درهم للتسيير. كما يتشكّل تمويل القطاع الوزاري المكلف بالثقافة، في جانبٍ منه، من الصندوق الوطني للعمل الثقافي الذي يتلقى مداخيل عَنْ المَواقع التراثية. وتجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2019 بلغت عائدات الصندوق 180 مليون درهم[26]، أمّا في سنة 2020، وفي سياق جائحة كوفيد-19، فإنّ عائدات الصّندوق لمْ تتجاوزْ 33 مليون درهم.

وكما ذكرنا سابقا، يستفيد قطاع التراث الثقافي من مساهمة فاعلين آخرين على غرار بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من قبيل وكالة تنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس. وإذا كانَ تَعَدّدُ مَصادِرِ التّمْويل يسمح بالرفع من مستويات الاستثمار لفائدة التراث الثقافي، فإنّ تعدّد المتدخلين، مع ذلك، يجعل من الصّعب تقييم المبلغ الإجْمالي وتتبّع الالتزامات المعنية.

وإذا كانَ القسْمُ الأكْبَر من رقم مُعاملات السياحة يعود الفضل فيه إلى التراث الثقافي، فإنّ هذا الأخير لا يستفيد من هذه العائدات. وتجدر الإشارة هنا إلى الاقتراح المقدَّم في إطار وثيقة «رؤية التراث 2020»، والذي يتجلّى في تخصيصِ جُزْءٍ من الضّريبة السياحية لفائدة حماية التراث الثقافي (10 في المائة) والتي لم تر النور بعد.

وحسبَ إفادات بعض المسؤولين على مستوى المجالات الترابية، فإنّ هناك العديد من نقاط الضّعف التي تَعُوق التّدبيرَ النّاجع للتراث المحلّي[27]. يتعلّق الأمْرُ على الخصوص بنقص الموارد المالية والبشرية المؤهَّلَة بما يكفي، والغياب داخل التخطيط المحاسباتي لفصل مخصَّص للثقافة. والجدير بالذّكْر أنّ المَوارد المالية للجماعات، المتأتية عبر الضّريبة على القيمة المضافة (30 في المائة) [28]، لا تسْمح بالاستجابة للتحديات الجديدة مثل الثقافة والرقمنة والبيئة.

23 – جلسة إنصات مع مديرية التراث الثقافي، يونيو 2021.

24 – جلسة إنصات مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة، أبريل 2021.

25 – اعتمادا على الميزانية العامة للنفقات (التسيير والاستثمار) التي تصل إلى 302 مليار درهم

26 – جلسة إنصات مع وزير الثقافة، يوليوز 2021.

27 – جلسة إنصات مع جهات: مراكش-آسفي، الرباط-سلا-القنيطرة، العيون-الساقية الحمراء، فاس-مكناس، مارس 2021.

28 – جلسة إنصات مع جمعية رؤساء الجماعات الترابية، مارس 2021.

إنّ المجالات الترابيّة التي تعاني في هذا الشّأن بالذّات من نقْص حادّ على مستوى المَوارد البشرية المؤهَّلة، ترى أنّ دورها يُختَزَل بصورةٍ عامّةٍ في دَوْرِ المُساهِم المالي. وبالتالي فإنّها لا تتدخّل لا في التخطيط ولا في تدبير التنمية الثقافية لجهاتها[29].

من أجل تدارك هذا الخصاص في التمويل، برزت العديد من مسالك التمويل الجديدة التي لم تعرف طريقها بعد إلى التنفيذ، منها على سبيل المثال اقْتطاع نسبة معينة من رقم معاملات ألعابِ الرّهان، أو التمويل الجماعي، أو خلْق حَوَافِز ضَريبية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أنّ الاقتراح الذي تتضمّنه رؤية 2020 للتراث الثقافي المغربي، باقْتطاع نسبة 0.5 في المائة على مَبيعات الرّهان الحضري المتبادل بالمغرب(PMUM) لفائدة التراث، لمْ يُتَرْجَم على أرْض الواقع بعد.

من جهة أخرى، لا يوجد في المغرب نظامٌ قانوني خاصّ بالرعاية الثقافية، ومُهيْكَل على الصّعيديْن القانوني والمالي. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يتم تنظيم هذا النوع من الرعاية من خلال «جمعية تطوير الرعاية الصناعية والتجارية»، التي تؤطّر وتدعم وتشجّع المقاولين، بما فيهم المقاولات الصّغيرة والمتوسطة، على أعمال الرعاية التي يقومون بها لفائدة التراث الثقافي.

على صعيدٍ آخر، فإنّ انعدام الاستقلالية الإدارية والمالية للبنيات التراثية يُشكّل عائقاً أمام تلقيها التمويلات بكيفية مباشرة من الجهة الرّاعية، ممّا يؤدّي إلى توْجيهِ الجهات المانحة نحو الصندوق الوطني للعمل الثقافي، الذي يظلّ مَعَ ذلك صندوقًا واسع النطاق لكوْنه يُغَطّي مختلف مجالات الثقافة.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ العديد من البلدان قد لجأت إلى تفويض تدبير أجزاء معينة من التراث الثقافي إلى القطاع الخاص. وعلى سبيل المقارنَة، عملت البرتغال على تفويض تراثها التاريخي إلى مجموعات خاصّة بهدف تنْويع عرْضها واجتذاب الزوار على مدار السنة. وفي فرنسا، هناك شركات خُصوصية تدير بصورةٍ مُبَاشِرَة بنيات تراثية. كما ينْصَبّ التدبير الخاصّ للتراث الثقافي على مجموع سلسلة القيمة، بدءا من الاستقبال وحجز التذاكر والبَرْمَجَة الثقافية، إلى المتجر- المكتبة وقاعة الشاي والمطعم والحامل الرقمي.

أما في بلادنا، تجدر الإشارة إلى أنّ القطاع المكلف بالأوقاف والشؤون الإسلامية قد عهد مؤخراً بتدبير متحف محمد السادس لحضارة الماء إلى شركة مغربية متخصّصة في تنظيم التظاهرات الثقافية والفنية، وهي تجربة جديرة بالتعميم على مرافق متحفية أخرى مع الحرص على مواكبتها بالتدابير اللازمة ولا سيما التحسيس وتوفير المعلومة بكل شفافية، ووضع دفاتر التحملات الملائمة، من أجل الرفع من درجة المقبولية الاجتماعية لصيغ التدبير المفوض للتراث الثقافي.

إن اعتماد أنماط التدبير المفوَّض من شأنه أن يساهم في تحسين جودة الخدمة، بدْءاً من الاستقبال إلى الجَوْلة التي يقوم بها الزائر. كما أنّ هذه الصيغة ستسْمح للدولة بالتركيز على المهام الأساسية ذات القيمة المُضافة العالية، مثل المحافظة الوقائية والصيانة والجَرْد واقتناء المجموعات ذات القيمة التراثية والبحث العلمي.

29 - جلسة إنْصات مع جهات مراكش-آسفي، الرباط-سلا-القنيطرة، العيون-الساقية الحمراء، فاس-مكناس، مارس 2021.

وبفضلِ تنظيمه المَرِن وتكيفه مع الواقع المحلي وبالنّظر إلى خبْرته، بإمْكان القطاع الثالث التدخل بكيفيّة ناجعة في تدبير التراث الثقافي.

3.3 قطاعات اقتصادية لا تستفيد من كافة الإمكانات التي ينطوي عليها التراث الثقافي

إنّ التراث الثقافي، في حالة تدبيره بصورةٍ جيّدة، من شأنه خلق آثار سوسيو- اقتصادية إيجابية بالنسبة للجماعات والمجالات الترابية. وتهمّ هذه الآثار الإيجابيّة المُباشرة أو غَيْر المُباشِرَة للتراث بقطاعات السياحة والصناعات التقليدية والنقل والمطعمة والترفيه والمهرجانات.

وحسب مهنيّي القطاع [30]، فإنّ السياحة الثقافية ذات المكوّن التراثي القويّ، تمثّل حصّة لا يُستهان بها من حصص الرّحلات الدولية، وتسجّل ارتفاعاً متزايداً. وفي المغرب، يتمّ تحقيق 80 في المائة من المَبيتات في عددٍ من الوِجْهات الثقافية، والتي تمثّل 70 في المائة من الطاقة الاستيعابية[31].

لا تستثْمر السياحة الوطنية كافّة الإمْكانات التي ينْطوي عليْها تراثنا الثقافي، حيث تكشف بعض المُعايَنات عن وجودِ أوْجُه قُصُور على مستوى التخطيط، مما يحدّ من عائدات الاستثمار. نذكر على سبيل المثال موقع باب لعلو بالرباط، الذي ظلّ مغلقاً بعد مرور أكثر من سنة على إعادة تأهيله، وذلك في ظلّ غيابِ مخطّط للاستغلال. والشّيءُ نفسُه يصْدُقُ على العديد من مواقع «الفْنادَق» والمَواقع الفنية الصخرية (موقع جماعة آيت وابلي على سبيل المثال).

كما يشكل التراثُ الثقافيّ العَمود الفقري للعديد من **الصناعات الإبداعية** مثل الصناعة التقليديّة وفنّ الطبخ (فنون المائدة) والمُوسيقى. وهذه الصّناعات تولّد رقْم معاملات هامّ يَصِلُ إلى عدّة مليارات من الدراهم، وتُشغِّل آلاف الأشخاص.

وعلى صعيد آخر، فإنّ **الطّبخ المغربي**، باعتباره جزءا من المطبخ المتوسّطي، يتمتع بشهرة عالمية، إذ يحتلّ المرتبة الثالثة على المستوى الدولي[32]. ومع ذلك، فإنّ استدامة هذا التراث مهدَّدَة الآن بسبب الافتقار إلى التوثيق وضعْف نقل المعارف المتعلقة به منْ جيلٍ إلى جيل. وبالفعل، فالطبخ المغربي لا يُدَرَّس بشكل كافٍ حتى في المدارس الفندقية الوطنية. إنّ توْثيقَ فنّ الطَّبخ عَمَلٌ يتطلّب نَفَساً طويلاً، كما يتّضح من التجارب النّاجحة لبعض البلدان مثل فرنسا واليابان.

وتعكس **الموسيقى التراثية المغربية**، بفضْل ثرائها، تلك التعدّدية الثقافية والخصوصيات التي تطْبَع مختلف جهات المغرب. ومع ذلك، لا بد من التأكيد على المخاطر التي تواجه الصناعة التقليدية المغربية، لا سيّما بسبب التقليد ونزع الملكية، علاوة على الوضعية الهشة التي يعاني منها الصناع التقليديون الذين يشتغلون غالبا في إطار غير منظم.

ورغْمَ بعض المُبادَرَات القليلة، فإنَّ هذا النّوع من التّراث (الموسيقى، الطّبْخ، ...) ليْسَ مُدوّناً ولا يُدَرَّس عمَليًّا في المعاهد الموسيقية، بسبب انعدام العَمَل الأكاديميّ والعلميّ القَبْليّ، كما يعاني من ضعف نقل المعارف إلى الأجيال.[33]

30 – جلسة إنصات مع الشركة المغربية للهندسة السياحية، والكونفدرالية الوطنية للسياحة، أبريل 2021.

31 – جلسة إنصات مع الشركة المغربية للهندسة السياحية، أبريل 2021

32 – جلسة إنصات مع السيدة فاطمة حال، يونيو 2021.

33 – جلسة إنصات مع السيدة روندا، يونيو 2021.

4.3 أوجه القصور في ما يتعلق بالتعرف والتملك المواطناتي للتراث الثقافي

رغم تسجيل بعض التحسن في إدراج المحتوى التراثي الثقافي في بعض الكتب المدرسية، يلاحظ أن تدريس التراث الثقافي، على أهميته في حفز الشعور بالفخر بالهوية لدى المتعلّمين، لم يحظ بالمكانة التي يستحقها على مستوى البرامج الدراسية بكيفية ممنهجة ومنتظمة ومندمجة مع المحتويات البيداغوجية المتعلقة باللغات والعلوم، وهذا فضْلاً عن أنّ المُدرِّسين يُعانون من نقص في التكوين في العديد من المواد التراثية.

على مستوى التكوين العالي والجامعي، بما فيها المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، يظل التكوينُ في مجال التراث الثقافي مُعتمِداً إلى حدّ كبير على التمويلات الدّوْلية التي تتميز بعدم انتظاميتها. وتنبغي الإشارة إلى ضعف المَوَارِدِ البَشَرية المتخصصة، ولا سيما الأساتذة وغياب شُعَبٍ خاصّة بعلْم الآثار داخل الجامعات. كما أن مسالك التكوين المتخصصة في مجال المعمار التراثي لخدمة إعداد التراب، تظل نادرة للغاية.

من جهة أخرى، يسجل تعثر ملحوظ في إدماج التكنولوجيات الرّقمية في مجال التراث الثقافي. كما لا تزال التّكوينات المتخصّصة في مجال التكنولوجيا الرّقْمية وتوْظيف التكنولوجيات لخدمة التراث الثقافي غير متطوّرة بما يَكفي. وهذا يُبْقي على نوْعٍ من الاعتماد على الكفاءات الأجنبية في بعض الموضوعات الواعدة بِمِهَنٍ مُسْتقبليّة بالنسبة للشباب.

وفي ما يتعلق بتشجيع الابتكار، تجدر الإشارة إلى الصعوبة التي تواجهها المقاولات المغربية الصغيرة والمتوسطة، والمقاولات الناشئة في المشاركة في هذه المُناقصات التي ينظمها القطاع الحكومي المكلف بالثقافة بسبب العوائق المسطريّة.

5.3 أوجه النقص في جرد التراث الثقافي وتثمينه

جهود غير كافية للجرد

يلاحظ أن العناصر التي تمّ جرْدها لا تتّسم بالشّمولية وتبقى محدودة (حوالي 10.000 عنصر) مقارنة بالحجم الكبير والمتنوع لأشكال ومحتويات التراث الوطني، المادي وغير المادي. كما أنّ المعطيات ليست دائمًا موثقة بكيفيّة جيدة (انعدام صورة أو نصّ توصيفي أو تموقع جغرافي، إلخ).

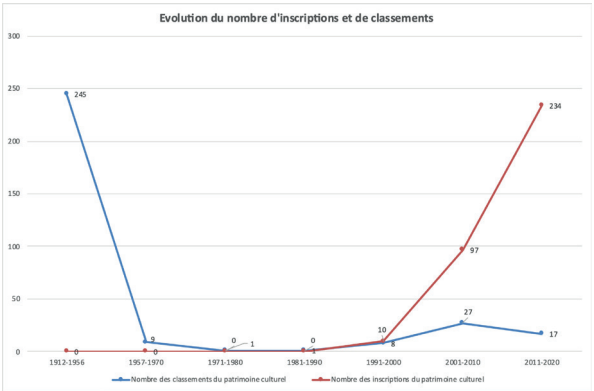

المصدر: أرقام القطاع الوزاري المكلف بالثقافة

على صعيد التّصنيفات والتسجيلات، ومن أجل حماية عناصر التراث الثقافي[34]، يبرز المِبْيانُ أعلاه أنّه إذا كان عدد التصنيفات التي سجّلها المغرب خلال فترة الحِمَاية يتجاوز عدد التّصْنيفات الموثقة خلال فترة ما بعد الاستقلال، فإنّ دينامية جديدة للتسجيلات قد انطلقت منذ التسعينيات لتصل إلى ذِرْوتها خلال العقد الماضي (2011–2020). في هذا الصدد، يجدر التذكير بأن تسجيل أو تصنيف أي تراث ثقافي مادي أو غير مادي لا ينبغي أن ينظر إليه باعتباره متوالية وظيفية تتراوح بين التعرف عليه والمحافظة عليه وتثمينه.

ويُعاني التراث الثقافي المادي المنْقُول من ظاهرة الاتجار غير المشروع. وفي هذا الصدد، فإنّ أكثر من 80 في المائة من التراث الثقافي الإفريقي المنقول المعروف يتواجَدُ معروضاً بمتاحف أجْنَبِيّة[35]. وفي سنة 2020، أعادت فرنسا إلى المغرب حوالَيْ 25 ألف قطعة أثرية منهوبة[36].

وإذا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يسجّل المجهودات المبذولة خلال العقود الثلاثة الأخيرة في هذا الشّأن، فإنّه يلاحظ مع ذلك وجود فجوة بين عدد العناصر المادية وغير المادية المدرجة في قائمة التراث العالمي، وبين الإمكانات الهائلة التي يوفرها التراث الثقافي المغربي.

وتنْطوي المُحافظة على المُدُن العَتيقة وإعادة تأهيلها من أجل تثْمينها، على عمليات جدّ معقّدة تتطلب حلولاً عرضانية ومندمجة، بما فيها ذلك المحافظة وترميم الأسوار الأثريةِ فسواء في واجهة المدن العتيقة أو داخلها[37].

ضعف جاذبية العرض التراثي

إذا كانت المتاحف، ولا سيما متاحف القُرْبِ، تلعب دورا مَرْكزيّا في تحسيس الساكنَة المحلية بأهمية الرصيد التراثي، كما تُساهم في توطيد عملية تملكه من قبل المواطنات والمواطنين، وربط الموروث العريق بالحاضر والمستقبل، يلاحظ أن تجميع بعض المتاحف الموضوعاتية مثل متاحف الصناعة التقليدية والعلوم، سيمكنها من لعب دور الرابط للتقليد والحداثة. غير أن عدد المتاحف العمومية والخاصة في بلادنا يظل محدودا [38] إذ لا يتجاوز 80 متحفا[39] تتمركز غالبا في المدن الكبرى[40].

أما بالنسبة للعرض المتعلق بتنظيم المَواسم والمهرجانات، وعلى الرغم من الجهود المبذولة، تطرح عدة تساؤلات عن حجم أثرها على التنشيط الثقافي، على المديَيْن المتوسّط والطويل.

وعلى الرغم من كون هذه التظاهرات تمكن الساكنة من اكتشاف تراثهم الثقافي والرفع من جاذبية المجالات الترابية، فإن موسميتها لا تسمح بالنقل المستدام لهذا التراث. وبالتالي، فإن المواسم

34 – التصنيف يمنح حماية أقوى من التسجيل

35 - https://afeq.hypotheses.org/files/2018100/02/.-PANAF2100-seesions-thématiques-classées-all-Af-et-Reg-31-janvier-2018.pdf

36 - https://www.mincom.gov.ma/plus-de-25000--pieces-archeologiques-restituees-seront-mises-a-la-disposition-des-etudiants-et-du-grand-public/

37 – جلسة إنصات مع السيد السكونتي، فبراير 2021.

38 - https://www.lavieeco.com/culture/musees-et-patrimoine-historique-au-maroc-des-recettes-faibles-et-en-baisse/

39 – على سبيل المثال، فرنسا تضم 1200 متحف يحمل علامة « متحف فرنسا»

40 – هناك حوالي 80 متحفا عموميا وخاصا وعلى سبيل المقارنة، ففي فرنسا هناك 1200 متحف يحمل علامة «متحف فرنسا»

والمهرجانات لن تعوض بشكل كاف البنيات الدائمة للتنشيط الثقافي على غرار المراكز الثقافية. كما يلاحظ في بعض الحالات الأثر السلبي للمواسم على البيئة.

على الصعيد الدولي، يتم تقييم الجهود المبذولة في مجال التراث الثقافي باستخدام مؤشرات معترف بها على غرار مؤشرات اليونسكو ولا سيما المؤشر المركزي «استدامة التراث» الذي من شأنه وضع إطار متعدد الأبعاد لاستدامة التراث[41]. غير أن المغرب لم يكن ضمن البلدان التي تبنت هذه المقاربة[42].

وفي غياب عرض ثقافي مغربي حقيقي في الخارج، قدّم القطاع المكلّف بالمغاربة المُقيمين بالخارج، في غشت 2021، مشْروعَ خارطةِ طريقٍ لتطوير العَرْض الثقافي المغربِيّ بالخارج بحلول سنة 2030.

4. الخيارات الكبرى من أجل رؤية جديدة لتدبير التراث الثقافي وتثمينه

اعتمادا على بعض عناصر هذا التشخيص وجلسات الإنصات للأطراف المعنية الرئيسية، يوصي المجلس باعتماد استراتيجية وطنية لحماية التراث الثقافي والمُحافظة عليه وتثمينه، تقوم على فعلية الحقوق، والتنوع الثقافي، والديمقراطية المحلية.

وترتكز التوجُّهاتُ الكُبرى لهذه الاستراتيجية بكيفيّة أساسيّة على ما يلي:

- تعزيز الهوّيّة الوطنية في تنوّعها كما ينصّ على ذلك دستور المملكة؛
- خلق الثروة ومناصب الشّغل وتنويع موارد الدخل، لا سيّما في صُفوف الشّباب والنساء، مع ضمانِ توْزيع عادل ومُنْصِف بين الوسَط الحضري والوسط القروي؛
- الحد من الإقصاء الثقافي، عن طريق التقليص من حَوَاجز الولوج المادية والجغرافية والمعنوية من أجل توسيع الولوج إلى الخدمات التي يوفّرها التراث الثقافي.
- النظر إلى التراث الثقافي بطريقة مُندمجة، بصفته مُتواليةً وظيفيّة قصْدَ إنْجاح التعرف عليه، والاعتراف بقيمته، وتملكه، ورد الاعتبار إليه، وتحديد اسْتِخدامه، وقنوات الترويج له، وبالتالي الرّفْع إلى أقصى حدّ من المنافع المتولّدة عن تثْمينه؛
- التخفيف من هشاشة التراث الثقافي إزاء الصّدمات الخارجية على غرار الأزمات الاقتصادية والصحية، إلخ.

في هذا الصدد، تم اقتراح جملة من التوصيات على النحو التالي:

41 - https://fr.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/iucd_manuel_metodologique_0_0.pdf

42 – الدول المعنية هي أرمينيا، أذربيجان، البوسنة–الهرسك، بوركينا فاصو، كمبودج، كولومبيا، كوت ديفوار، الإكوادور، جورجيا، غانا، المكسيك، مونتينيغرو، ناميبيا، البيرو، إسواتيني، أوكرانيا، الأوروغواي، فيتنام، زيمبابوي

1.4 تعزيز دينامية المؤسسات المعنية ووسائل العمل الإجرائية لخدمة التراث الثقافي

لهذه الغاية، يوصي المجلس بما يلي:

- تزويد السلطات العمومية المُكلفة بالتراث الثقافي بالخِبْرات والوسائل التي تمكّنها من وضْع خارطة للتّراث، وجَرْده والمُحافظة عليْه وتثْمينه في ظروف جيّدة ووفقًا للمعايير الدولية؛
- إيلاء أهمية خاصة لوضعيّة المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، والّذي سيكون أفْضَل حل بالنسبة له هو تطويره في اتّجاه مؤسسة عموميّة، أو إلحاقه بوزارة التعليم العالي على الأقلّ؛
- تقوية الأدوار التي يمكن أن يلعبها كلّ من المكتب المغربي لحقوق المؤلّفين والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية، في صَوْنِ الذاكرة الجماعية والأعمال الرّوحية والإبداعات والاكتشافات. وفي هذا الصّدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاصّ للعلامة الصناعية المغربية (نماذج وتصاميم الصناعة التقليدية وفنون الطّبخ والمعمار والفنون الموسيقية، إلخ)، مع العَمَل على تحيين التشريعات ذات العلاقة لمواكبة الإبداع والابتكار في مجال التراث؛
- ملاءمة واعتماد أفضل التقنيات والآليات المُتاحة (علم الآثار الوقائي وتوْظيف التكنولوجيات المُبْتَكِرَة) لِجَرْدِ التراث الثقافي المُحتمل بكيفيّة جيّدة، واعتبار هذا الأخير بمثابة متواليةٍ وظيفيّة متصلة لإنْجاحِ صيانته والاستفادة المثلى من تثْمينِهِ من خلال تحديد اسْتعمالاته؛
- تعْزيز مكافحة الاتّجار غيْر المَشْرُوع في التراث الثقافي المنقول، ومُرَاقبة الحُدُود، باليقظة والإعمال الصارم للتدابير القانونية الاحترازية والردعية (لا سيما بعد صدور القانونين رقم 20.55 و20.56[43])، فضْلاً عنْ تقوية قدرات الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والسهر على حسن تطبيقه؛
- توْفير عَرْضٍ، في مجالِ السّياحة الوطنية والدولية، يرتكز على التراث الثقافي، مع الحِرْص على توزيع المنافع بين الفاعلين المَعْنيّين (السياحة، الصناعة التقليدية، الإبْداع الثقافي، المهرجانات، المَواسِم، الخ). في هذا الصدد، يقترح اقْتطاع نسبة 10 في المائة من الضّريبة على السياحة لفائدة التراث الثقافي مع دعم بروز شبكة من المُقاولات المتوسّطة والصغيرة والصغيرة جدا تقدّم خدمات ذات جَوْدة؛
- الرّفْع من حجم الشَّرَاكات بين المؤسّسة الوطنية للمتاحف وجامِعي التُّحَف من الخواصّ، وذلك، من جهة، للمُسَاهَمَة في جَرْد وإنعاش التراث الثقافي، وتحسين العرض المتحفي؛ ومنْ جهة أخرى من خلال انفتاح المتاحف على المُجْتمَع وربطها بالبحث العلمي.

وفي ما يتعلق بالرأسمال غير المادي، يوصي المجلس بالقيام بما يلي:

- توثيق الثروات الثقافية المَحَلية وتاريخها في إطار رؤية استراتيجية وطنية موحدة، وذلك عن طريق إعداد مونوغرافيات جهويّة في هذا المجال؛

43 – القانون 20–56 المتعلق بالمتاحف

44 – القانون رقم 20–55 يتعلق بتغيير وتتميم القانون 09–01 القاضي بإحداث «المؤسسة الوطنية للمتاحف»

- توسيع الدائرة لتشمل الأحداث التاريخية التي ميزت تاريخ بلادنا من خلال وضع نُصُب تذكارية تخلدها في ذاكرة الإنسان والمكان (المعارك التاريخية، أحداث المقاومة، نزول الحلفاء في شمال أفريقيا في 1942، مؤتمر أنفا، إلخ.)
- الاعتراف بخبرة حاملي الرّأسمال غير المادّي ودعوتهم إلى تقاسُم معارفهم ومهاراتهم مع السّاكنة، وخاصة في صفوف الشباب؛
- إدْماج مختلف أنواع الرأسمال غير المادّي في برامج التكوين، ولا سيّما البرامج ذات الطبيعة المهنيّة، بتوْظيف دعامات ووسائط تعليمية مناسِبة ومتنوّعة.

2.4 تعزيز مساهمة التربية والتكوين والبحث العلمي في التعرف على التراث الثقافي، وتحسيس المُواطنات والمُواطنين بأهميته

- إدخال المَعارف حول التراث الثقافي في برامج التعليم ما قبل المدرسي والابتدائي والثانوي وضمن تخصّصات معيّنة، ومُصاحَبة هذا المجهود البيداغوجي بأنْشطةٍ مدرسيّة موازية مثل تنْظيم زيارات إلى المَسالك الثقافيّة والمَواقع التراثية والبنيات المتحفية، وإنْشاء متاحف صغيرة داخل المؤسسات التعليمية...إلخ؛
- إحداث وتعزيز مسالك التعليم الجامعي والبَحث العلمي في مجالِ المعرفة والمُحافظة على التراث الثقافي، وبآثاره السوسيو- اقتصاديّة؛
- تقريب البَحْث العلمي من السّاكنة وملاءمة مشاريع البحوث مع حاجيات الفاعلين في التراث الثقافي لتيسير صوْنِ و/ أو إنقاذ بعض مكوّنات التراث المهدَّدَة بالتقليد أو التلاشي، وذلك لتحْويل الصّناعة التقليدية إلى صناعة إبداعية؛
- جعْل التكوين المهني المتّصل بالتراث الثقافي أولويّةً وطنيّةً، لِمَا له من فائدة مزدوجة: منْ جهة، خلق فرص الشّغل لفائدة الشّباب، ومنْ جهة أخرى في الحفاظ على العديد من المهن التي أصبحت نادرة ومهددة إلى حدٍّ كبيرٍ بالزوال. وبالتالي، الحاجة إلى ترصيد وتعميم التجارب الناجحة في بعض مراكز التكوين بخصوص بعض المهن والمهارات التراثية، على غرار المَسالك التي أطلقتها أكاديمية الفنون التقليدية التابعة لمؤسسة مسجد الحسن الثاني؛
- مُلاءمة التكوين بهدف تغْطية مختلف فروع سلسلة القيمة، ومُلاءمته مع الحاجيات، وذلك بِدَعْم طلبات اعْتماد المختبرات، واسْتهداف إحداث مِهَنٍ جديدة مثل مهن الوَساطة والتّنشيط في مجال التراث الثقافي؛
- تشجيع البرامج الثقافية في وسائل الإعلام الحالية، ودعم بروز وسائل إعلام جديدة متخصّصة، وتمكينها من المُساهمة في تحسيس مختلف المتدخّلين (المنتخبين، السّلطات المحلية، القطاع الخاص) والنّهوض بالتراث الثقافي والمُحافظة عليه.

3.4 تعزيز استعمال التكنولوجيات والرقمنة في تدبير التراث الثقافي ومَهْنَنَة أنشطته

- جَعْل استخدام التكنولوجيات أثناء إعداد خارطة للجرْدِ عمليّة منتظِمَة (استعمال طائرات آلية، وتكنولوجيا الرادار، ورقمنة الرّأسمال غير المادي، واستخدام نُظُم المَعلومات الجغرافية، الخ)، فضْلاً عن الاعتماد على خدمات الأرْشَفَة الرّقْمية، وإعداد إحصائيات موثوقة تسْتند إلى مُعطياتٍ ومعلومات فعْليّة لقياس أثَر تأهيل التراث الثقافي على الساكنة وَرَفاههم؛
- اتخاذ تدابير قانونية وتحفيزية لدعْم صُعُود مقاولاتٍ وطنية ناشئة متخصّصة في تطوير حلول ذكية، بهدف الرّفع من الولوج إلى خَدمات التراث الثقافي وضمان النهوض به؛
- تشجيع بروز **صناعة للتراث الثقافي** وتشجيع التخصص والمهنية في الأنشطة الاقتصادية ذات المحتوى التراثي، ولا سيما ترميم المواقع ومهن البناء ذات الصلة بالمآثر التاريخية...إلخ.

4.4 تقْوية تدخل وجاذبية المجالات الترابية في الاستراتيجية الوطنية للتراث الثقافي

- اعتماد استراتيجية جهويّة للثقافة، في إطار الاستراتيجية الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ التفريع في نقل الاختصاصات، وتعزيز قدرات المجالس الجهوية والجماعيّة، والالتقائية بين التطور العمراني والمُحافظة على التراث الثقافي؛
- تشجيع المشاريع الرّامية إلى تأهيل التراث الثقافي المادّي والتراث غير المادّي في الوسَط القروي (المعمار، القُصُور، القصبات، الأغاني، أشكال الرّقص، التقاليد)، خاصّة في المناطق الجَبَلية و/ أو المعزولة، وإدماجها في مسالك السياحة الثقافية؛
- دعم التراث غير المادي والفاعلين في مجاله، من خلال الرفْع بكيفية موضوعية من عدد المهرجانات المحلية، بحسب المؤهلات الثقافية وحاجيات التنمية في كل منطق على حدة؛
- منح الفاعلين في التراث الثقافي غير المادي وضعية قانونية واعتبارية تحفزهم على الإبداع وتمكنهم من الاستفادة من الحقوق الاجتماعية والمهنية.

5.4 تقوية انخراط المجتمع المدني والسّاكنة في إنشاء وتملك التراث الثقافي

- إشراك المجتمع المَدَنيّ والسّاكنة منذ البداية، وذلك في إطار مسلسل تشاوري واسع النّطاق، قصْد تعزيز التّعرّف الاجتماعي على المُمتلكات التراثية، وكذا ضمان التملّك الجماعي للمَشاريع التنموية المزمع إنجازها. إنّ المجتمع المدني لا ينْبغي النّظر إليْه دائماً كفاعلٍ معارض (يرتكز على الترافع والانتقاد)، بلْ اعتباره شريكاً في التنمية الترابية يتعين منحه آليات المشاركة اللازمة؛
- تمكين المجتمع المدني من القيام بمهامّه المتعدّدة، على أحسن وجْه، في مجال التّحسيس والتّرافُع والوساطة والمُصاحَبَة، عنْ طريق تقْوية القدرات وتخصيص الموارد المالية المناسبة.

6.4 إرْساء حكامة ناجعة ومُشتَرَكة وجهوية للتراث الثقافي تأخذ في الاعتبار المسؤوليات القطاعيّة

- إرْساء حكامَة مؤسّساتية ناجعة للاستراتيجية الوطنية للتراث الثقافي الموصى بها، تُسْنَد إلى لجنة وزارية متخصّصة مشتَرَكَة، تحت إشراف رئيس الحكومة، تكون مهمّتها إعداد وتتبّع وتنسيق الاسْتراتيجية عن طريق إدماج مؤشرات معترف بها (على غرار مؤشرات اليونسكو وخاصة المؤشر المركزي «استدامة التراث»). ويقترح إسناد سكرتارية هذه اللجنة إلى القطاع المكلف بالثقافة؛
- تعيين شخصية اعتبارية وطنية وفي منصب سيد (ة) التراث في إطار هذا التدبير المشترك، باعتبارها شخصية مستقلة تعرف بالتزامها المُواطِن بقضايا التراث، وتتوفر على قدرات على التأثير والتحسيس، معترف بها على الصعيد الدولي. وستسند إلى هذا المسؤول(ة) مهام تطوير التراث الثقافي والمساهمة في تنويع مصادر التمويل والتحسيس بأهمية حماية الرصيد التراثي الوطني وتثمينه، وكذا التنسيق بشأن تنزيل الاستراتيجية الوطنية وتنفيذها على الصعيد الجهوي.
- تسريع مسلسل مراجعة واعتماد وتنفيذ القوانين المتعلقة بتدبيرِ التراث الثقافي المادي وغير المادي، بهدف الوُصُول إلى إطار قانوني واضح وحديث وموحد، وفق مقارَبَة تشارُكيّة ينخرط فيها مختلف الأطراف المَعنيّة: القطاعات الوزارية المعنية، والمجالات الترابية، والقطاع الخاص، والمُجتمع المدني؛
- ترسيخ التدبير اللاممركز واللّامَرْكزي للتراث الثقافي، بإعْطاء الأولويّة لإطلاق مشاريع جهويّة. ولإنْجاح أعمال الترميم، ينبغي تطبيق إجراءات مراقبة قَبْليّة وبَعْديّة، وإنجاز دراسات للأثر تتسم بالموضوعية قبل تنفيذ أي مشروع يتعلق بالتهيئة، وعقلنة آجال مساطر الإنجاز بين الفاعلين والقطاع المكلف بالثقافة.

7.4 تطوير وتعزيز النماذج (العمومية والخاصّة) المتعلقة بتمويل الاستراتيجيّة لفائدة التراث الثقافي

- ضمان تمويلٍ وطني مُستدام، وتنويع مَصادر التمويل باللّجوء إلى الشّراكة بين القطاعيْن العامّ والخاصّ والقطاع الثّالث، قصْدَ المُحافظة على التراث وإعادة تأهيله وتثْمينه، بُغْية تدارك محدودية الموارد العمومية، وتقليص التبعية للتمويلات المتأتية عن الشراكات الدولية؛
- الحرْص، من أجل الرّفع من جاذبيّة المَوْقع، على إقامة تمفصل ناجع بين التمويل الذي توفّره السلطات العمومية أو المؤسسات المالية الدولية، من ناحية، والتمويل الّذي يقدّمه القطاع الخاص، من ناحية أخرى.
- تشجيع ودعم التمويلات في إطار أعمال الرعاية والمسؤولية الاجتماعية للمُقاولات، وذلك بالحِرْص على :
  - وضع إطارٍ تنظيمي يسهّل على المواقع التراثية إمْكانيّة تلقي الهِبات والمساعدات المالية مباشرة؛
  - تخصيص حصّة مناسبة من هذه الموارد لفائدة التكوين والبحث والابتكار تسْمح بضمان استدامة واستمرارية التراث المادي، ولا سيّما التراث غير المادي.

ملاحق:

ملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بمجتمع المعرفة والإعلام

رئيس اللجنة	أمين منير العلوي
مقرر الموضوع	عبد اللّه متقي
الأعضاء	أحمد عبادي عبد العزيز عدنان نبيل حكمت عيوش أحمد بهنيس مصطفى بنحمزة الطاهر بنجلون محمد بنقدور لطيفة بنواكريم ليلى بربيش علي بوزعشان عبداللّه دكيك ألبير ساسون لحسن حنصالي أرمان هاتشويل عبد العزيز إوي مصطفى اخلافة سعد الصفريوي محمد وكريم احجبوها الزبير عثمان بنجلون ادريس الإيلالي

الخبير الدائم بالمجلس	محمد أمين شرار
المترجم	مصطفى النحال نادية أوغياتي

ملحق 2: لائحة المؤسسات والفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

النوع	المؤسسات	الشخصيات التي تمّ الإنصات إليّها
قطاعات حكومية وجماعات ترابية	وزارة الثقافة والشباب والرياضة	- السيد عثمان الفردوس، وزير الثقافة والشباب والرياضة؛ - السيد يوسف خيارة، مدير مديرية التراث الثقافي. - السيد عبد الواحد بن نصر، مدير المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث
	وزارة التربية الوطنية	- السيد فؤاد شفيقي، مدير مديرية المناهج بالوزارة؛ - السيد عزيز نحية، مدير مديرية التعاون بالوزارة.
	جهة فاس-مكناس	- السيد امحند العنصر، رئيس جهة فاس-مكناس، ورئيس جمعية جهات المغرب
	جهة العيون-الساقية الحمراء	- سيدي حمدي ولد الرشيد، رئيس جهة العيون-الساقية الحمراء؛ - السيد الحبيب عيديد.
	جهة الرباط-سلا-القنيطرة	- السيد عبد الصمد سكال، رئيس جهة الرباط-سلا-القنيطرة
	جهة مراكش-آسفي	- السيدة ثريا إقبال، ممثلة جهة مراكش-آسفي
	الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات	- السيد ياسين الداودي، نائب رئيس الجمعية

النوع	المؤسسات	الشخصيات التي تمّ الإنصات إليها
مؤسسات وطنية وعمومية	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة سورياد- دوزيم	- السيد فيصل العرايشي، الرئيس المدير العام
	المؤسسة الوطنية للمتاحف	- السيد المهدي قطبي، رئيس المؤسسة الوطنية للمتاحف؛ - السيد عبد العزيز الإدريسي، مدير متحف محمد السادس للفنّ الحديث والمعاصر.
	الشركة المغربية للهندسة السياحية	- السيدة جيهان التوزاني، مديرة الإستراتيجية
	مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط	- السيد عبد الهادي صهيب، الكاتب العام لمؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط
	أرشيف المغرب	- السيد جامع بيضا، مدير المؤسسة
	وكالة تنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس	- السيد فؤاد السرغيني، المدير العام للوكالة
	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	- السيد أحمد بوكوس، عميد المعهد
	مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير	- السيدة دينا الناصري، المديرة العامة لمؤسسة صندوق الإيداع والتدبير
القطاع الخاصّ	الكونفدرالية الوطنية للسياحة	- السيدة وصال الغرباوي، الكاتبة العامة
	فدرالية مقاولات الصناعة التقليدية	- السيد محمد خالد العلمي، رئيس الفدرالية
	مهرجان كناوة-الصويرة	- السيدة نائلة التازي، مديرة المهرجان، ورئيسة فدرالية الصناعات الثقافية والإبداعية الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
	جمعية رباط الفتح	- السيد عبد الكريم بناني، رئيس الجمعيّة؛ - السيدان محمد جزوليت ومصطفى جوهري، عضوان بالجمعية.
	جمعية ذاكرة الرباط وسلا	- السيد فكري بنعبد الله- الرئيس
	جمعية فضاء الأوداية	- السيد عبد الرحمن بدراوي-الرئيس

النوع	المؤسسات	الشخصيات التي تمّ الإنصات إليها
منظمات دولية	اليونسكو	- السادة ألكسندر شيشليك، مسؤول عن مكتب اليونسكو بالمغرب؛ - كريم حنديلي، مسؤول عن البرنامج الثقافي.
	الإيسيسكو	- السيد عبد الإله بنعرفة، مستشار المدير العام للإيسيسكو - السيد أسامة النحاس، خبير.
	البنك الدولي	- السيد الحسين غابي، متخصّص في التنمية الاجتماعية بالبنك الدولي.
الخبراء والباحثون	- السيد ألبير ساسون، عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وعضو مؤسس لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات	
	- السيد ادريس خروز، المدير الأسبق للمكتبة الوطنية للمملكة المغربية، ومدير سابق للمهرجان الدولي للموسيقى الروحية بفاس.	
	- السيد إلياس خروز، محام متخصّص في حقوق المؤلف والملكية الفكرية	
	- السيد عمر أكراز، أستاذ بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، مدير سابق للمعهد.	
	- السيد أحمد السكونتي، باحث في مجال الأنثروبولوجيا، وأستاذ بالمعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث.	
	- السيد عبد الله فيلي، أستاذ بجامعة شعيب الدكالي، الجديدة.	
	- السيد حسن أوراغ، أستاذ بجامعة محمد الأوّل، وجدة	
	- السيدة بهاء الرُّوندة، فنانة وباحثة في موسيقى الطرب الغرناطي	
	- السيدة فاطمة حال، متخصصة في فنون الطبخ وباحثة في الإثنولوجيا.	
	- السيد غوري دولاكوت، عضو أكاديمية التكنولوجيا بفرنسا، مدير سابق لمتحف العلوم والتكنولوجيا بسان فرانسسكو (مساهمة عن طريق الفيديو).	

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

1، تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الريـــاض، 100 10 – الربـــاط
الهاتف : 00 03 01 538 (0) 212+ الفاكس : 50 03 01 538 (0) 212+
البريد الإلكتروني : contact@cese.ma